نقود الورق (بنك نوت)[1]

١ تعريفها

ان نقود الورق او البنك نوت تجيز الحكومات للبنوك اصدارها بشروط تشترطها عليها فتكون واسطة للتعامل وتتداولها الايدي عوضاً عن نقود الذهب والفضة والنحاس وسائر المعادن ولا قيمة لها في ذاتها بل ان قيمتها اسمية مصطلح عليها وتزيد ثقة الناس بها اذا كان في صندوق البنوك من الذهب ما يضمن قيمتها ويكفل تأديتها عند الحاجة كما سنرى في تضاعيف بحثنا هذا

٢ تاريخ البنك نوت

سبق الصينيون جميع الامم في اتخاذ النقود من الورق . فيذكر التاريخ استعمالها عندهم منذ اوائل القرن التاسع للميلاد لا بل انها كانت واسطة للتعامل قبل ذلك الزمان . وكان الصينيون يتعاملون بها بدل دراهم النحاس التي كانوا يسلمونها الى الخزينة العمومية .ولم تدم الحال على هذا المنوال الاّ ثلاث سنوات فألغي استعمالها بتاتاً ولم يعد الصينيون الى التعامل بها الاّ في القرن التالي اي سنة ٩٦٠ م فاصدرت الخزينة العامة نقود الورق . وكانت تعطيها بدل المعادن الكريمة والبضائع . واصدر بعض البنوك حوالي سنة ١٠٢١ اوراقاً مالية تساوي قيمة كل ورقة منها الف شون اي تايل فضة وبلغت قيمة الاوراق التي اصدرتها تلك البنوك حتى سنة ١٠٣٢ مليون تايل وربع مليون وهبطت اسعارها عندما احجمت البنوك عن دفع قيمتها . وفي القرن التالي لم تجز الحكومة للبنوك اصدارها بل حصرت ذلك الحق في نفسها وبلغت قيمة نقود الورق التي اصدرتها حتى سنة ١١٦٧ ثلاثة واربعين مليون تايل خلا قيمة الاوراق التي اصدرتها

(١) قد اعتمدنا في كتابة هذه المقالة على المصادر الآتية : اولاً Encyclopédie du commerce, de l'industrie et de la finance par H. Gilis ثانياً Traité théorique et pratique d'économie politique par Paul Leroy Beaulieu ثالثاً Traité de la science des finances par Paul Leroy-Beaulieu رابعاً Le livre d'or de negociant خامساً رحلة ابن بطوطة سادساً Histoire de Jabalaha et de Rabban Sauma édit Chabot سابعاً رسالي وخريطه في عثماني تاريخي احمد راسم

حكومات المقاطعات . ولما تبوأت السلالة المغولية عرش السلطنة ابطلت تلك الاوراق كلها واصدرت غيرها وبلغ ما اصدرته مبلغاً فاحشاً حتى تقم منها الاهلون وثارت ثائرة البلاد على طولها وعرضها فتقوضت دعائم الثقة المالية وساءت الاحوال في المملكة فاسقط الشعب تلك السلالة من عرش السلطنة واقاموا بدلا منها سلالة «منغ» . الا انها لم تكف عن اصدار الاوراق المالية بل سارت على اثر السلالة المغولية ولم يزل نموذج منها محفوظاً في دار التحف الاسيوية في عاصمة روسيا وآخر في دار التحف البريطانية. واخذت قيمة اوراق هذه السلالة بالهبوط حتى امست في ادنى دركة منذ . واصبح الالف تايل من نقود الورق بقيمة ٣ تايلات من المسكوكات واضطرت الحكومة سنة ١٤٥٥ ان تكل اصدار الاوراق الى البنوك فجعلت البنوك تصدر اوراقاً تدفع قيمتها في اجل مسمى وذلك عند الاطلاع عليها او بعد الاطلاع بخمسة ايام او عشرة وانحصر التعامل بها في نطاق البلاد الصادرة فيها

وقد ذكر الرحالون نقود الورق المتعامل بها في الصين منذ عهد بعيد واول من تصدى منهم لذكرها الرحالة غيوم ذي ربروك وذلك سنة ١٢٥٢ م وتكلم عنها في قراب ذلك العهد الرحالة الشهير مارقو بولو واحسن ما جاء في هذا الباب قول الرحالة العربي الشهير ابن بطوطة فننقل كلامهُ بحرفهِ قال

«واهل الصين لا يبايعون بدينار ولا درهم. جميع ما يتحصل ببلادهم من ذلك يسكونهُ قطعاً كما ذكرناهُ وانما بيعهم وشراؤهم بقطع كاغد (ورق) كل قطعة منها قدر الكف مطبوعة بطابع السلطان وتسمى الخمس والعشرون قطعة منها بالشت بباء موحدة والف ولام مكسورة وشين معجم مسكن وتاء معلوة وهو بمعنى الدينار عندنا واذا تمزقت تلك الكواغد في يد انسان حملها الى دار كدار السكة عندنا فاخذ عوضها جدداً ودفع تلك ولا يعطي على ذلك اجرة ولا سواها لان الذين يتولون عملها لهم الارزاق الجارية من قبل السلطان وقد وُكل بتلك الدار امير من كبار الامراء واذا مضى الانسان الى السوق بدرهم فضة او دينار يريد شراء شيء لم يؤخذ منهُ ولا يلتفت اليهِ حتى يصرفهُ بالبالشت ويشتري بها ما اراد اه (١)

(١) راجع ص ٣٥٩ المجلد الرابع من رحلة ابن بطوطة طبعة باريس

وقال الرحالة جون ماندفيل الذي التقى عصا ترحاله في الصين سنة ١٣٢٧ ما معناهُ : يتعامل الصينيون بنقود الورق في كل الولايات والمدن ولا يعرفون سكةً غيرها

وقال بعض الرواة ان التعامل بنقد الورق كان معروفاً في اليابان منذ القرن الخامس فالسادس فالسابع ولكن مما لا مرية فيه ان اليابانيين كانوا يتعاملون بنقود الورق منذ القرن الثاني عشر ولم يزالوا يتعاملون بها حتى القرن الرابع عشر واندثر ذكرها بعد ذلك عندهم حتى كان القرن الاخير . فرجع التعامل بها الى ما كان عليه. ويقال ان اليابان اقتفت آثار الصين في التعامل بالورق ولم تحذُ اليابان وحدها حذو الصين بل تبعتها بلاد فارس في هذا المضمار واصدرت الاوراق المالية في القرن الثالث عشر واذ لم تأت بالنتائج الحسنى اضطرت ان تكف عن اصدارها بتاتاً . ومما يروى ان الملك كايخاتو المغولي استنزف ثروة الدولة بسخطه واسرافه بعد ان كانت غنية في عهد سلفهِ الملك ارغون فاضطر الى اصدار الاوراق المالية او نقود الورق فتتم منهُ الشعب وبذل وسعهُ في خنقهِ وكان الامير قزان بن ارغون اشدهم امتعاضاً من هذا الامر ومنع التعامل بالورق في خراسان (١)

وعند ما حاصر البندقيون مدينة صور سنة ١١٢٢ اصدروا نقوداً مطبوعة على جلد وقد وقعها الدوج ميشيلي وكانت تدفع بالتكافوء عند عودة الاساطيل الى البندقية . وفي القرن التالي اصدر اهل ميلان اوراقاً مالية واضحت تلك الاوراق رائد جميع القراطيس المالية التي اصدرتها دول اوربا بعد ذلك العهد واصدر احد البنوك الاسوجية في القرن السابع عشر اوراقاً مالية اوسفاتج تجارية اذ انها لم تكن تدفع الاَّ الى حاملها ولما تأسس بنك انكلترا وبنك اسكتلندا ورويال بنك خولتها الحكومة اجازة اصدار الاوراق المالية فكان كل منها يصدر مبلغاً يتمكن من دفعهِ نقوداً وكانت انكلترا حتى سنة ١٧٧١ تجيز للبنوك اصدار الاوراق المالية التي قيمتها عشرون شلناً فما دون

وعرفت القراطيس المالية في فرنسا سنة ١٧١٦ واشتهر امرها هناك ولكن

(١) راجع كتاب تاريخي البطريرك بابالاها الثالث ورمبان صوما السطوريين سنة طبع الفرنسية حواشي ص ٢٠٢ — ٢٠٣

افلاس البنك المذكور اوقد في البلاد شرًّا مستطاراً حتى بات القوم جزعين وبقوا نحو نصف قرن يتعوذون من التعامل بالقراطيس المالية وتأسس في باريس سنة ١٧٧٦ صندوق الحسم Caisse d'Escompte فاجازت له الحكومة فرنسا اصدار القراطيس المالية ولم يطل الامد على ذلك لما جرى من الحوادث السياسية آنئذٍ. ثم تأسست بيوت مالية اخرى منذ سنة ١٧٩٦ الى سنة ١٨٠٠ فنشأ منها بنك فرنسا واجازت له الحكومة اصدار الاوراق المالية ولم يبقَ البنك المذكور وحده في هذا المضمار بل نشأ في الولايات بنوك اخرى منحتها حكومة فرنسا ذلك الامتياز عينهُ الاَّ ان جميع البنوك انضمت الى بنك فرنسا سنة ١٨٤٨ وبقي هو البنك الوحيد الذي يصدر الاوراق المالية حتى يومنا هذا

وتأسس في برلين سنة ١٧٦٥ بنك بروسيا العام الملكي ولما توحدت امارات بروسيا والفت دولة المانيا الامبراطورية سمي بنك المانيا الملكي وبظهوره اندثرت بنوك كثيرة في المقاطعات وفي البلاد كانت تصدر الاوراق المالية

واذا تتبعنا تاريخ اصدار الاوراق في كل الدول ضاق بنا المجال فنجتزيء بالقول ان صدرت الاوراق المالية في النمسا سنة ١٧٩٣ وفي سويسرا سنة ١٨٣٣ وفي بلجيكا سنة ١٨٢٢ وفي ايطاليا سنة ١٨٠٨ وفي اسبانيا سنة ١٨٥١ وفي البلاد المتحدة الاميركية سنة ١٧٥١ وفي بلاد اليونان سنة ١٨٥١ والبنك العثماني اول بنك اصدر الاوراق المالية في تركيا (١)

ستأتي البقية يوسف رزق الله غنيم

---

(١) يصح هذا القول عن اوراق البنك الا ان اوراق البنك توت عرفت قبل البنك العثماني في تركيا. ففي غرة سنة ١٨٣٠ اصدر السلطان محمود الثاني اوراقاً مالية بقيمة ٣٢٠٠٠ كيس تدفع في ثماني سنوات بفائدة عالية بالمائة وذلك اسد النفقات التي كانت تتطلبها الحروب القائمة على ساق وقدم. ودعا تلك الاوراق قوائم جديدة ثم اصدرت اوراق غيرها في السنين مختلفة والنيشان العاشرة ولما تبوأ السلطان عبد المجيد عرش الملك سعى في جمع تلك الاوراق التي كانت عبئاً كؤوداً في تركي مالية المملكة وعقد قرضاً لتلك الغاية في سنة ١٨٥٥ الا ان حرب القرم وفقات دار السلطنة خفقت مسعاه واضطر القرض الذي عقده واوقعت الخزينة في ارتباك عظيم فتدنى مساعيه في سبيل قرض جديد في انكلترا وفرنسا فلم يلبَّ طلبه واضطر الى اصدار قوائم جديدة بقيمة مليار و ٢٠٠ مليون قرش اي نحو ٢٨٣ مليون فرنك لسد عجز الميزانية

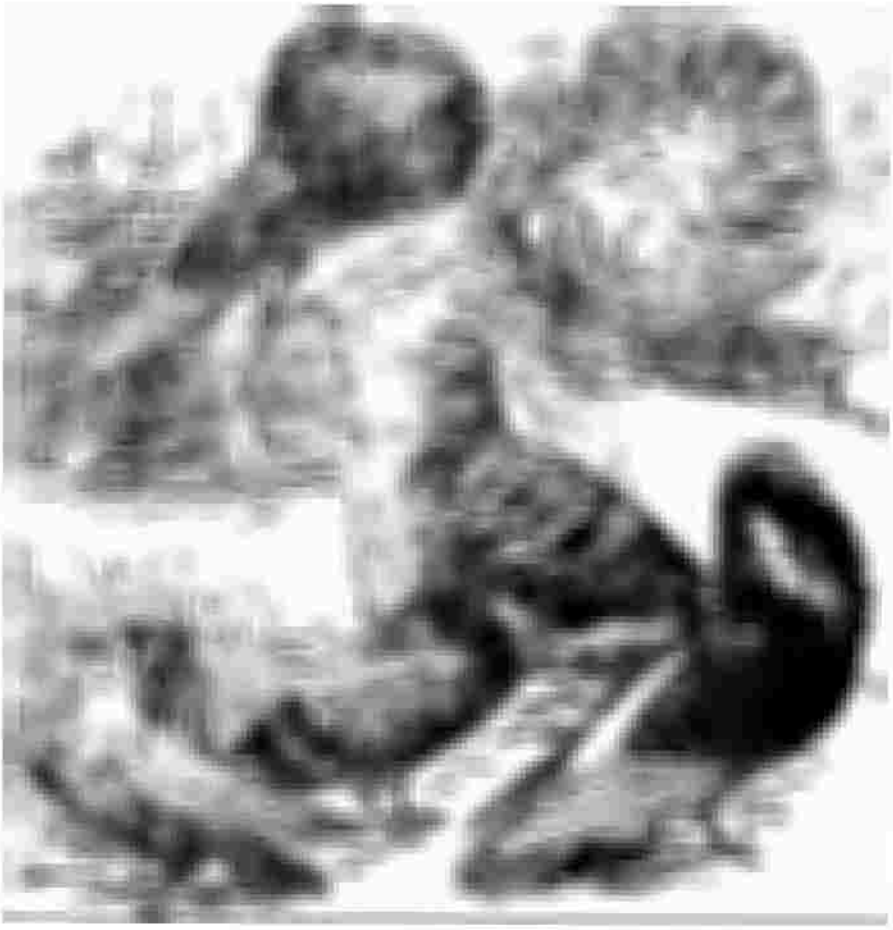

اشكال الحمام

(١) البط (٢) الحمام الشلاب (٣) الحمام البوقي (٤) الحمام اليعقوبي
(٥) الحمام المروحي الذيل (٦) الحمام المنتفخ

مقتطف يوليو ١٩١٨
ص ٢١ الصفحة ٢١